مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (04) / العـدد: (03)، (2020)
ص 106 - 130

هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي

Algerian border security engineering: for a comprehensive strategy in the Afro-Maghreb space

رضا شوادرة[1]*، أمينة زرداني[2]
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2، (الجزائر)، chouadra.ridha@yahoo.fr
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2، (الجزائر)، zerdaniamina150@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/06 تاريخ قبول النشر: 2020/04/16 تاريخ النشر: 2020/06/14

ملخص:

يتناول موضوع هذه الدراسة الموسومة بـ "هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، أحد الموضوعات الاستراتيجية المهمة التي تخص الأمن الجزائري، حيث تحاول فيه تحليل أحد الدوائر المركزية للأمن الجزائري وهما المغرب العربي والساحل الإفريقي، والذي بات يشكلا الشغل الأمني الشاغل للأجهزة الأمنية الجزائرية، التي تقوم بصياغة استراتيجياتها العسكرية وجاهزيتها الق تالية في تأمين حدودها محليًا وإقليميًا للحد من التهديدات التي تعترضها في فضائها الجيوسياسي، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة في البحث عن السبل التي تمكن الجزائر من هندسة أمن حدودها مع دول الجوار في ظل التحديات والتهديدات التي تعرض أمنها في بيئتها الأفرومغاربية حيث تفترض الدراسة بأن الدائرتان المغاربية–الساحلية الأكثر إفرازًا للتهديدات الأمنية التي كان لها الأثر البالغ على أمن الجزائر، وبذلك يعتبر المدخل الأمن التعاوني الإطار الأمثل لاحتواء هذه التهديدات الأمنية الإقليمية وفي تعزيز أمنها الحدودي، ولمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل دعت الدراسة إلى ضرورة تبني مقاربة شمولية عقلانية في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في جوارها الإقليم، وإلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، والاخذ بعين الاعتبار للخصوصيات المحلية عند اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية:

أمن الحدود، الإرهاب، عملية البناء (الأمن المجتمعي)، الجزائر، الفضاء المغاربي، الساحل الإفريقي، الاستراتيجية.

*المؤلف المرسل

Abstract:

The subject of this study, tagged with: Engineering of Algerian border security: for a comprehensive strategy in the Afro-Maghreb space, deals with one of the important strategic issues concerning Algerian security, in which it attempts to analyze one of the central departments of Algerian security, namely the Arab Maghreb and the African coast, which has become a major security concern. For the Algerian security services, which are formulating their military strategies and combat readiness to secure their borders locally and regionally to reduce the threats they face in their geopolitical space, and from this standpoint this study aims to search for ways that enable the sanctions In terms of security engineering its borders with neighboring countries in light of the challenges and threats that threaten its security in its Afro-Maghreb environment, the study assumes that the Maghreb-coastal departments are the most secretive of security threats that have had a great impact on the security of Algeria, thus the cooperative security entrance is the best framework to contain these threats Regional security and in enhancing its border security. To better address this situation in the future, the study called for the necessity of adopting a comprehensive, rational approach in facing security challenges and threats in its regional neighborhood, and to continuously evaluate what is a priority, and take into consideration local peculiarities when making a decision.

Key words: border security, terrorism, construction (community security), Algeria, the Maghreb, the African coast, strategy.

مقدمة:

تعتبر التحولات والانفلات الأمني التي يعيشها الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي نقطة مركزية للأمن الوطني الجزائري، أين أصبح مهددًا أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى التهديدات التماثلية واللاتماثلية القادمة من دول الجوار أو من دول أخرى، في الوقت الذي أصبحت المنطقتين السالفتين الذكر من أكبر بؤر التوتر في العالم بعد الفراغ الأمني الذي أعقب أحداث ما يسمى بالربيع العربي في تونس، إضافة إلى الفوضى التي أنتجتها الحرب في ليبيا، نتيجة ارتفاع وتيرة عمليات التهريب عبر الحدود للمخدرات والمحروقات والأسلحة وتهريب العملة والهجرة السرية، مع تزايد نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة على الحدود، وهو ما يلزم الدولة الجزائرية إلى التعامل مع هذه التهديدات العابرة للحدود ومواكبتها وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة.

ولذلك، تبقى مسألة تامين ومراقبة الحدود أمر جد حساس وحيوي للأمن الجزائري، نظرا لتعقد دوائر التهديدات والمخاطر إضافة إلى تزايد حدة هشاشة وفشل دول الجوار وتبعات انفلات الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي خصوصا، كل ذلك عقد من الآليات والتدابير المتبعة في مسالة تامين الحدود الجزائرية وفق تبني حلول أو مخارج شاملة بهدف رصد ومراقبة وحماية شتى جبهات الحدود داخليا وإقليميا خاصة أن منطقة شمال إفريقيا وفضاء الساحل والصحراء يواجهان اليوم تحديات معقدة ناتجة عن خلفيات جيوسياسية ومعضلات سوسيو-اقتصادية تتجاوز حدود الدول وإمكاناتها كل هذه العوامل جعلت من الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي مرتعًا خصبًا لنشوء وتطور الشبكات الخارجة عن القانون، وهو ما يزيد من حدة أزمات دول المنطقة خاصة الجزائر بحكم مواقعها الاستراتيجي.

إشكالية الدراسة: بناءً على ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة فيما يلي: كيف يمكن للجزائر أن تهندس لأمن حدودها مع دول الجوار وفق استراتيجية شاملة في ظل التدخلات الخارجية وتطور استراتيجية الإرهاب بصفة مقلقة ومتغيرة في المنطقة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض رئيسي مفاده أن الفضاء الأفرومغاربي خصوصًا في السنوات الأخيرة بات يشكل الفضاء الأكثر إفرازًا للمخاطر والتهديدات الأمنية التي كان ولا يزال له الأثر البالغ على أمن واستقرار الجزائر، ويعتبر مدخل الأمن التعاوني–التكاملي الإطار الأمثل لمجابهة هذه التهديدات.

منهجية الدراسة: في سبيل الإجابة عن الإشكالية السابق ذكرها، ارتأت الدراسة عن تقسيم الموضوع إلى ثلاث عناصر رئيسة:

1. الإطار المفاهيمي والنظري لأمن الحدود
2. الدوائر الجيوسياسية لأمن الحدود الجزائرية: المعضلات والتهديدات
3. من أجل استراتيجية شاملة لتامين الحدود في الفضاء المغاربي والإفريقي

1. الإطار المفاهيمي والنظري لأمن الحدود

إن الركيزة الأولى في فهم مسألة أمن الحدود بالنسبة لأي دولة، هي أن الحدود نقاط اتصال وتفاعل بين الدولة والعالم الخارجي، وهنا توجد قضيتان:

*التنظيم: تتمثل مهمة الحدود في ضمان تنقل الأفراد والبضائع بطريقة تؤدي إلى "تسهيل الحركة" وليس عرقلتها، لأن المهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص وذلك لأن المنطق السائد في نظام عمل الحدود يمثل في النهاية أساسا لنمط حياة البشر وحالة الاقتصا، فحدود دولة مثل الولايات المتحدة تشهد تحرك 500 مليون شخص، و 130 مليون سيارة، و 2 تريليون سلعة تشكل 25 % من الناتج المحلى الإجمالي وتؤدى أي قرارات خاصة بالحدود إلى تأثيرات كبيرة بالنسبة لها، يجرى نقاش واسع حولها في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001.

*التأمين: إن المهمة الطبيعية (الموازية) المتعلقة بالحدود، هي أنها يجب أن تؤمن حراسة دائمة للحدود، وهي ليست مهمة سهلة على الإطلاق إذ أنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية والطبيعة الجغرافية لمناطق الحدود، وعادة ما يشار هنا إلى نموذج روسيا الاتحادية، التي يبلغ طول حدودها مع ستة عشر دولة مجاورة، حوالي 73 ألف كيلو متر مربع، تتطلب نظام أمن حدود شديد التعقيد وباهظ التكلفة، وهي مشكلة حادة تواجه دول المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي.

رغم ذلك فإن معضلة أمن الحدود لا تتعلق في الأساس بهذا المستوى، رغم أهميتها الحساسة، إذ أن أبعادها الحقيقية تبدأ بمفهوم التهديدات التي تتعلق بتقديرات مؤسسات الأمن في الدولة حول طبيعة التهديدات القائمة

أو المحتملة أو المستقبلية في منطقة الحدود، والتي تتغير كثيرا عبر العصور والتحولات الإقليمية والدولية إلا بصعوبة، وتبدو أحيانا وكأنها ميراث ينتقل من جيل إلى آخر، إلا إذا شهدت البيئة الاستراتيجية في المناطق المجاورة للدولة تغيرات أساسية، تدفع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بكافة أنواعها إلى إعادة تقييم مصادر التهديد، وتتعلق تلك التهديدات بشكل عام بطبيعة المسائل المثارة عادة في المناطق الحدودية، والتي يتم التعامل معها، في إطار العمل اليومي المعتاد أحيانا، لعناصر الأمن وحرس الحدود وخفر السواحل، كعمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع، وهى في نهاية المطاف جرائم قانونية تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدودية، في الحين إن النمط الثاني من التهديدات هو المتعلق بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة، فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل، وقد ارتبطت المشكلات الكبرى المتعلقة بالحدود في الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بتلك النوعية من التهديدات، ولاتزال التقديرات المستندة على سيناريوهات أسوأ حالة تشير إلى إمكانية تجددها أحياناً في بعض الأحوال، وهنا يتم التحسب لإمكانية وقوع صدامات عسكرية نظامية يكون التهديد بسبب نزاعات الحدود بين الدول ولذلك كان أي خرق من قبل أي طرف خارجي يقود إلى الخصام والاقتتال، من هنا نشأت مسألة الصراعات الحدودية سواء كانت هذه الصراعات تبدأ بالشعارات أو بالاقتتال الفردي أو النظامي.[1]

1.1. تنامي المعضلات التقليدية لتأمين الحدود في المنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي

إن فكرة تأمين الحدود تتعلق أساساً بالسيطرة على الحدود، ولأنه لا توجد دولة قادرة علي إحكام السيطرة التامة على الحدود بنسبة مئة في المائة، فإنه في ظل المعدلات المعتادة لمحاولات الاختراق التنظيمات الإرهابية والإجرامية للأمن على الحدود، لم يبد في معظم حالات دول المغرب العربي والساحل أن هناك مشكلة حادة في السيطرة، وعادة ما تكون لدى المؤسسات الأمنية المسئولة عن الحدود تقديراتها الخاصة حول معدلات التهريب أو التسلل المختلفة على سبيل المثال، وهناك سباق مستمر بين مهربي الحدود وحرس الحدود، يشهد تطورات مثيرة، بين الجانبين، فيما يتعلق بأساليب التهريب ومحاولات مراقبتها.[2]

وأمام تزايد النشاط الإجرامي المنظم بدأت عمليات التهريب تعرف تناميا خطيرًا من خلال استنادها على نطاق واسع على شبكات جريمة منظمة، أو أن المهربين التقليديين قد بدؤوا في إتباع أساليب جديدة، وثمة عمليات فساد قد بدأت تجرى بصورة ما، أو أن الدولة الواقعة على الجانب الآخر من الحدود قد بدأت تتقاعس في القيام بمهمتها من جانبها، لكن كل ذلك قد يكون مفهومًا في إطار معضلات تأمين الحدود التقليدية أيضا إلا أنه في بعض الحالات تصل معدلات اختراق أمن الحدود إلى درجات تهدد الأمن الوطني للدولة الواحدة بمخاطر حقيقية، فتهريب السلاح أو المتفجرات إلى داخل الدولة، بمستويات غير منتظرة، أو تسلل أعداد هائلة من مواطني الدول المجاورة إلى الداخل، أو تزايد معدلات تهريب المخدرات بكميات كبيرة بصورة تصعب مقاومتها

بوسائل تقليدية، فوجود دول هشة أو متواطئة على الحدود، أو دولة تعرف صراعات اثنيه ونزاعات مسلحة داخلية، مما يسهل إلى خلق تربة خصبة لتنامي معضلات حقيقية تتعلق بتأمين الحدود.

2.1. بروز التهديدات غير التقليدية لأمن الحدود في المنطقة

تعرف منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي على غرار مناطق إقليمية عديدة في العالم تهديدات تقليدية وأخرى لا تماثلية جديدة فرضتها التغيرات في بنية النظام الدولي وملامحه، وكذلك البناءات المعرفية والأبعاد المفاهيمية لتطور المجتمع الدولي والتغير في بنية العلاقات الجديدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

إن تعرض المنطقة المغاربية لتهديدات اللاتماثلية جعلها منطقة هشة في العديد من القضايا الأمنية، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الدول العربية عقب ما سُمي بالربيع العربي، انطلاقًا من ثورة الياسمين بتونس، ثم تدهور الأوضاع في ليبيا وصعوبة التحكم فيها، بعد الانفلات الأمني الناتج عن انهيار المؤسسات الأمنية، يضاف إلى هذه الارتباكات الأمنية هناك قلاقل أخرى لا تقل أهمية، فقد تنامت في السنوات الأخيرة ظاهرة الإرهاب الدولي وتطورت، ولم يقتصر تطورها على زيادة العمليات الإرهابية وتصاعد أرقام ضحاياها، بل شمل أسلوب تنفيذ هذه العمليات وأصبحت البيئة الأمنية الجديدة بتحول نوعي على مستوى إدراك مصادر التهديد، الأمر الذي أسس لقيام تنظيمات إرهابية محلية أكثر خطورة علي امن دول المنطقة مما أدى إلى اتساع نطاق حركة عناصر تابعة للتنظيمات الإرهابية المتطرفة، خاصة في إطار شبكة تنظيم القاعدة من دولة إلى أخرى، وهى ظاهرة قديمة بدأت بالعائدين من أفغانستان إلى مصر والجزائر في بداية التسعينات من القرن، إلا أنها تفاقمت في السنوات الأخيرة بتسلل أعداد كبيرة ممن يعرفون بالإرهابيين العائدون من العراق وسوريا، بعد الهزيمة العسكرية للتنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا، إذ تعد تونس المصدر الرئيسي للإرهابيين في سوريا والعراق القادمين من القارة السمراء، وحسب تقديرات مختلفة هناك أكثر من 6 آلاف تونسي بين صفوف التنظيمات الإرهابية لكن خطر عودة هؤلاء لا يقتصر على تونس، فالأغلب أن عودتهم بدءاً بالتمركز في ليبيا ستجعل خطرهم يزداد على دول الجوار.[3]

إن من الواضح أن هناك موجات جديدة من التهديدات اللاتماثلية واسعة الانتشار والآثار، ومتعددة المستويات، من المعضلات المتعلقة بأمن الحدود، تجتاح الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي، على نحو تنامت معه أهمية تلك المعضلة في مدركات الدول لأمنها الوطني وبالتالي أمنه الإقليمي.

وهكذا بات تأمين الحدود يتطلب اليوم في عصر العولمة مقاربات جديدة تتعدى الحدود تكون متعددة الأبعاد، كما أن المنهج الجديد يعتمد على خلق إطار شمولي تنصهر فيه المحلية والجهوية والإقليمية، وحتى أنه يضم كذلك الفضاء الجغرافي الكلاسيكي الدقيق.

لقد أصبح اليوم وفي سياق مخاطر العولمة والتهديدات المتنامية والمتزايدة المصاحبة لها مفهوم أمن الحدود يفرض نفسه بشكل غير مسبوق ليصبح عنصرا جوهريا ومؤسسا ومحوريا في سياسات الدول، كما هي الحال في العلاقات الدولية.[4]

إن وجود مجموعة المؤشرات المقلقة في ظل تسجيل ارتفاع في عدد العمليات الإرهابية في الساحل الإفريقي منذ 2016 إلى نهاية 2018 وخاصة مع بداية 2018 زادت وتيرة ارتفاع العمليات الإرهابية في هذه المنطقة في النيجر، وبوركينافاسو، وليبيا التي تشهد أحداثًا ميدانية بمنطقة جغرافية غير بعيدة عن الشريط الحدودي للجزائر، حيث تتجمع مليشيات المرتزقة ومجموعات مسلحة قادمة من التشاد والسودان وتسجيل تصادمات في الجنوب الغربي الليبي.[5]

وتشكل التهديدات القادمة من الحدود الغربية لمصر عبر ليبيا واحدة من مصادر التهديد للمصالح الوطنية والأمن القومي، والتي بدأت منذ اندلاع أحداث ليبيا في 17 فيفري 2011، وشكّلت خطرًا كبيرًا على دول الجوار الليبي الثلاث مصر، تونس، الجزائر وظلت المشكلات الناتجة عن الحرب الأهلية الليبية تتفاقم مع مرور السنوات، فتهريب السلاح والمخدرات والاتجار في البشر وحتى الهجرة غير الشرعية أثّرت بشكل سلبي، ليس فقط على دول الجوار بل على الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، وحتى على إيطاليا والدول الأوروبية التي نالت نصيبًا كبيرًا من أزمة المهاجرين عبر البحر المتوسط وعصابات التهريب أيضًا.[6]

2. الدوائر الجيوسياسية لأمن الحدود الجزائرية: المعضلات والتهديدات

نظرًا لشساعة الإقليم الجغرافيّ للدولة الجزائرية وطول حدودها، ونظرًا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسيّة خاصة المغاربيّة–الإفريقيّة بدا لنا أنّه من غير الممكن الحديث عن أمن الحدود الجزائرية دون ربطه بهذه الحلقات الأمنيّة الحيويّة بالنسبة للجزائر، لأنّ الأخيرة مرتبطةٌ بشكل مباشر بكلّ فضاءٍ من الفضاءات السابقة عبر روابطٍ جغرافيّةٍ مباشرة بريّة أو جوية أو بحرية ارتباط أدّى إلى جعل الأمن الوطني حسّاسًا لما يحدث من تفاعلاتٍ أمنيّةٍ في الدوائر الجيوسياسيّة المحيطة بها وما يأتي منها من تهديداتٍ قد تنعكس علي أمنها الحدودي.

إن مناطق حدود الفضاء المغاربي وتخوم الساحل الصحراوي غير المستقرة ميدانيًا؛ فإن الأمن الحدودي والوطني الجزائري من خلال الدائرة الجيوسياسية، وخاصة الشرقي والغربي منه، اللذان هما في غاية من الانكشاف يضاف إليهما الدائرة الجنوبية التي تصنف على أنها من أهم أسباب انكشاف الدائرة الغربية والمتضمن كلا من الحدود الدولة الجزائرية والمغربية إضافة إلى كل من موريتانيا ، أما الدائرة الجيوسياسية الثانية المقلقة فهي الشرقية منها التي تحتوي كل من الجناح الليبي والتونسي، ويتوسط الدائرتين الشرقية والغربية الدائرة جنوبية التي تعد الدائرة الرخوة للأمن الوطني الجزائري والتي تضم كل دول الساحل الإفريقي جنوب الصحراء، ونخص بالتركيز علي كل من مالي و النيجر.

1.2. الطبيعة الجيوسياسية للحدود الجزائرية

نظرا لموقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارّة الإفريقية من ناحيةٍ أخرى، تمثّل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، وقد ساهمت المساحة الشاسعة 42.39 % من مساحة المغرب العربي الكلّية، 19 مرة مساحة تونس،[7] جعل منها بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط على مد الشريط ساحلي الذي تصل مسافته 1622 كلم، و على حدود بحرية تقدر بـ 12 ميلاً بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 ميلاً بحريا كنطاق للصيد البحري كما تتوسط الجزائر الفضاء المغاربي والذي كان مرادفا لمدة طويلة للدول الثلاث: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، لكنه وسع من الجانبين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من السنغال غربا إلى الحدود الليبية من مصر شرقا (موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر ،تونس وليبيا) ويشكل المغرب العربي وحدة جغرافية متناسقة تضاريسيًا ومناخيًا، يمثل جيوسياسيًا ذلك الفضاء سوسيو–ثقافي المتجانس الذي لا تتخلله أيه حدود أو حواجز حضارية لغوية أو دينية.

إن لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وأفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي، والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية.[8]

أما بالنسبة للمحور الإفريقي فإن الجزائر تعمل على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي وازدادت فعالية هذا المحور بعد انجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية والتاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة وتشكل محصلة هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي، أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي . إشراف الجزائر من الشمال على البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر ب 1200 كلم .

إن امتداد الجزائر جنوبا في الصحراء التي تمثل قاسمًا مشتركًا بينها وبين الدول العربية والإفريقية والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، ما بين 1500/ و 2000 كلم أدى إلى تنوع أقاليمها المناخية التي

تشبه الكثير من الأقاليم المناخية في الوطن العربي وإفريقيا، أدى هذا الامتداد إلى اتساع حدود الجزائر بـ 7147 كلم، وهو ما مكنها من الاتصال مع مختلف المناطق في إفريقيا والانفتاح على الدول الإفريقية في كل جهات إفريقيا تنوع البنية الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع الموارد الطبيعية الموقع الوسط للجزائر جعل منها نقطة اتصال ومحور التقاء بين إفريقيا وأوروبا.

وبناءًا على ما سبق ذكره، يمكن القول أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشفًا على كافة الجبهات شمالاً وجنوبًا، شرقًا أو غربًا، خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية و البحرية وكذا طبيعتها الجغرافية.

2.2. الموقع الجيو سياسي للحدود الجزائرية في الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي

إن التاريخ السياسي في المنطقة المغربية والإفريقية قديم جدًا إلا أن الحدود السياسية فيه حديثة العمر والثبات وفي معظمها لم ترسم إلا مع القرن العشرين، إذ أن متوسط عمر الحدود الجزائرية يساوي سبعين سنة تقريبا تم خلالها تسوية أكثر من عشرة حالات حدودية، وكان جل تقسيمها أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية.

وفجرت تبعات عدم الوضوح في تخطيط الحدود الإفريقية العديد من النزاعات الحدودية قد نجم عنها نزاعات مسلحة وحتى حرب حقيقية كما حدث بين الجزائر والمغرب وكذا بين ليبيا وتشاد، مسببة جدل في طرق تسويتها بالطرق الودية، أو عرضها إلى المحاكم الدولية للحسم فيها، وفي هذا المجال عملت الجزائر إلى تسوية قضاياها العالقة بترسيم الحدود مع الدول المجاورة، وذلك بإبرام اتفاقيات حول ترسيم الحدود ودرأ لأي مشكل بيني متجدد حول ملفها الحدودي من جهة وبناء لأواصل الثقة والتعاون وحسن الجوار من جهة ثانية.[9]

وظلت النزاعات الحدودية والإقليمية مصدرا من المصادر المهددة ليس لأمن الجزائر وحدها بل كل الدول العربية والإفريقية، كما تنوعت وتعقدت مسببا نظرا للتناقضات على المستوى الداخلي سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، وظهور العديد من الدول وبعث القوميات والوطنيات من جديد خصوصا مع موجة الاستقلال في الستينات التي شهدتها القارة الإفريقية، حيث ظهر اتجاه عام محاولا من طرف بعض الدول "إعادة النظر في الحدود ككل"، باعتبار أن الحدود غربية ومفروضة بطريقة غير عقلانية على الشعوب الإفريقية.

وفي حقيقة الأمر أن محاولات الاتجاه الأول الرامية إلى إعادة النظر في الحدود لا تترجم بالفعل الرغبة في التحرر من الحدود الاستعمارية المفروضة بقدر ما تخفيه من دوافع أخرى ذاتية أو مصلحيه قد تكون داخلية أو خارجية، لكن هذا الاتجاه لم يصمد أمام موجة الاتجاه الثاني الرافضين له، أو القائلين بمبدأ الحفاظ بل الإبقاء على الحدود كما تركها الاستعمار، أي الحدود الموروثة عنه، وانعكاسا للرأي الغالب بين الدول الإفريقية المستقلة مع أنه ليس من الممكن ولا من المفضل إعادة النظر الآن في شأن الحدود المصطنعة وفي تعديل الحدود على أساس العنصر أو الدين أو العوامل اللغوية أو غيرها لأنه لو أخذت هذه الأسس في وضع الحدود من جديد فإن عددا كبيرا من

الدول الإفريقية قد يختفي من الخريطة وبناء على ذلك ألزمت منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك دولها بالمحافظة على الوضع القائم فيما يتعلق بالحدود والعمل على حل مشاكلها بالطرق السلمية.[10]

واستنادا على ما سبق، عملت الجزائر على تبني مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار منذ أن وقعت على ميثاق الوحدة الإفريقية بأديس أبابا سنة 1963 الأمر الذي انعكس فيما بعد على تطور مسار تبلور الاستراتيجية الأمنية وفي كيفية معالجتها للمشاكل وقضايا الوضع الحدودي الجزائري.

3.2.المسائل الأمنية للحدود الجزائرية –إفريقيًا ومغاربيًا

تعرف الجزائر العديد من التحديات الأمنية التي تحوم حول حدودها البرية وتختلف من حيث مجالها وتداعياتها علي الأمن الوطني، كما تتداخل وتتقاطع القضايا الحدودية بين المتعدية منها والثابتة بين الدول المنطقة تكاد تعرف شبهًا من الاستقرار النسبي الإقليمي على مستوى خطوطها الداخلية والخارجية، وذلك نظرا لتشابك الفواعل الدولية مع غير دولاتية، والتي تورطت في خلق مشكلات حدودية وتفاعلات عكسية صُدرت على شتى أبعاد الأمن الوطني الجزائري.

ويمكن ذكر أهم القضايا الحدودية الأمنية المتعلقة بالفواعل غير دولاتية في فضاء دول الساحل الإفريقي كموجات تدفق اللاجئين عبر الحدود التي يمكن أن تؤدي إلى بروز التحديات الأمنية عبر الحدود الوطنية، ليس هناك مؤشر إلى أن الأوضاع المسببة للجوء سوف تختفي في المستقبل القريب إذ أن نماذج المتغيرات السكانية غير منتظمة، والنمو السكاني السريع يقتصر على الدول النامية الإفريقية حيث تتسع الهوة بين الفقر والثراء نتيجة التحديات الاقتصادية والسياسية وغياب المساواة في هذه الدول وزيادة مشكلة البطالة وفقدان الأمن الاقتصادي، ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار الحروب الأهلية التي جعلت من المدنيين هدفاً بارزاً ولعمليات التطهير العرقي والاثني، إضافة إلي الهجرة غير الشرعية محليا ودوليا التي لها هي الأخرى أولوية هامة من تركيز الحكومة، واعتبرت منطقة المغرب العربي المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا لذلك اتخذتها الجبهات الإفريقية كمحطة عبور للوصول إلى الدول الأوروبية، حيث عرفت الجزائر ومع تغيير الحدود الإسبانية، تحول توقف المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر، فقد ظهر تزايد الأفارقة إلى الحدود الجزائرية الجنوبية وهم من دول الحدود غالبية من مالي، نيجر، سنغال وتشاد، واستغلوا هذه الفرصة للدخول إلى الجزائر كمرحلة أولية للاستقرار ثم للوصول إلى أوروبا.

إن امن حدود الجزائر، المغرب العربي والإقليم الساحلي– الصحراوي لا تنفكّ عن بعضها البعض وتدلّ تحرّكات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، ويجب أن نؤكّد في بداية الأمر على أنّ الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية، الإفريقية والمتوسطية للأمن الحدودي الجزائري ممكن نظريًا فقط، أمّا في الواقع فهو شبه مستحيل نظرا للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والعُرى

المباشرة التي تربطه بالإقليم المغاربي شرقًا وغرباً، بالمتوسّط شمالا وبالساحل الإفريقي جنوبًا، وقد نتج عن هذا الترابط تقاطعٌ وتفاعل دائمٌ بين مناطق الأمن الوطني الجزائري، ولو بدرجاتٍ متفاوتةٍ، زاد من جسامة التحدّي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.[11]

وتبرز تجارة تهريب المخدّرات كأخطر تهديد يواجه الأمن الجزائري في جناحها الحدودي الغربي، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجّار المخدّرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى، فالمخدرات تشكل تهديد كبير للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية والأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط والسلاح وهذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع، وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات.[12]

كذلك تعد تداعيات الانفلات الأمني الحدودي الليبي على الجزائر بسبّب عجز حكومة الوفاق الوطني في ليبيا في السيطرة على مناطقها الحدودية بمشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها وخصوصا الجزائر منها؛ فالتهريب غير المشروع من الأسلحة والبشر الذي يعبر الأراضي الليبية والذي يتدفق إلى حدٍّ ما إلى جميع أنحاء المغرب العربي والساحل الإفريقي، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظَّم، والتي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض، وتبرز صعوبة هذا الوضع بشكلٍ خاص في شمال مالي، باستخدام الأسلحة المشترة في ليبيا للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد، على غرار الاستيلاء على المراكز الحدودية من قبل الجماعات الإرهابية، كل هذا يؤثر سلباً على أمن الجزائر أيضاً، حيث تدخل البضائع المهربة والأشخاص من الضفة الجنوبية للحدود الجزائرية.

في ظل كل هذه الظروف والمشكلات المتأتية من ليبيا والمغرب ومنطقة الساحل الإفريقي أصبحت الجزائر مجبرة على بذل مزيد من التحديات الأمنية التي تحوم حول حدودها البرية، ولهذا فهي تعمل جاهدة من اجل تأمين حدودها، أما علي مستوى الحدود مع تونس يختلف وضعها عن الوضع في ليبيا، ذلك لأن الدولة التونسية لا تعرف مشكلات سياسية كبرى، تهدد بفشلها، وإنما تمر بمرحلة انكشاف أمني، بسبب المرحلة الحالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة، مقارنة بالحدود مع ليبيا ومع مالي، وتكمن مشكلة الحدود مع تونس أساساً، في وجود جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين، وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس، حيث تجد الجزائر في هذه الأخيرة شريكاً حقيقياً، وتدعم الأولى الثانية بشكل واضح أمنيًا واقتصادياً مما يدل على درجة عالية من التوافق السياسي بين البلدين والتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الجزائرية والتونسية.[13]

تمثل الحدود الجنوبية الصحراوية عمق الجزائر الاستراتيجي لاتصالها المباشر بمنطقة الساحل من جهة وارتباطها بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال الإفريقية، إذ تؤثر حالات عدم الأمن والاستقرار والأخطار السائدة في دول الساحل المحاطة بحزام من الأزمات جنوبًا وشرقًا على الوضع الأمني لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الجزائر من جهة ثانية، وتتأزم هذه الوضعية أكثر إذا عرفنا أنّ أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقرّ باحتمالات فشل عدد من دول السّاحل مستقبلاً بحكم هشاشة اندماجها الاجتماعي، وعجزها الاقتصادي وغياب الأمن وضعف بنائها السياسي، وهذا ما سينعكس سلبًا على الأمن الإقليمي في منطقة الصحراء الكبرى وبالتالي على الامن الوطني الجزائري.

تطرح الدائرة الحدودية الجنوبية للجزائر وفق مقاربة جيوسياسية العديد من المشاكل الأمنية الحقيقية والمعقدة، والتي لا تقتصر على منطقة أمن حدود الجزائر والدول المتخمة معها فحسب، بل تتوسّع أبعد من ذلك لتضمّ أيضًا الدّول المحاذية للدول المجاورة لها، من هذا المنطلق، تصبح أيّ اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية، وذلك نظرًا لطبيعة المشكلات المتعدية في القارة الإفريقية التي تتسم بسرعة انتشار التهديد فيها، الذي سرعان ما يتحوّل من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليًا في معظم الدول الساحلية–الصحراوية والإفريقية بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها. ويؤكّد التأثر الدائم لمنطقة السّاحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها زيادة التداعيات الأمنية على الأمن القومي الجزائري وبالتالي أمن الحدود الجنوبية، وهذا عائدًا الى الطبيعية الجغرافية التي خلقت انكشافًا أمنيًا لجنوب الحدود الجزائري بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدّة الواسعة، الأمر الذي صعب المراقبة وسهل الاختراق، اضافة إلى مسببات التهديدات الناجمة عمّا تشهده دول الساحل من أزمات ومشاكل داخلية و انعكاساتها الخارجية (حركات انفصالية، ،انقلابات عسكرية، نزاعات حدودية، صراعات أثنية مسلّحة، حروبٍ أهلية) والتهديدات المتعلّقة بالأمن الإنساني كهجرة، أوبئة أمراض ، فقر ، مجاعة.

تتسم تداعيات معضلة الإرهاب والجريمة المنظمة بانها ذات صبغة أمنية إقليمية مركبة الطابع ومباشرةً وفورية الأثر (المتبادل بين المعضلتين) على منطقة أمن الحدود الجزائرية جنوبًا، إقليميًا أنعشت الأزمات الداخلية في كل من مالي ونيجر عمل النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد وتحولت مالي أكثر فأكثر إلى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب في منطقة الساحل، سواء من خلال تأمينها ملاذاً آمناً للإرهابيين ونقطة انطلاق لهم أو معقلاً للتدريب أو وجهة نهائية لنشاطهم، بتسليط الضوء في الآونة الأخيرة على اتّساع دائرة النشاط الإرهابي باتجاه كل من تونس والمغرب، أما الأثر الرجعي للمشكلة الأولى فيتمثّل في تفاقم الجريمة المنظّمة وكذا إمكانية تحالفهما، يبدو أن عدم الاستقرار في شمال مالي أفسح في المجال أمام المهرّبين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورّط

أصلاً في الشبكات الإقليمية والعالمية للإتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب.

لقد أصبحت التهديدات الإفريقية للأمن الوطني الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الساحل وليبيا منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظّمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أيّ نشاطٍ إجرامي (الاتجار بالمخدّرات، البشر والسلاح) من أجل التَمَوُّن وتمويل نشاطاتها بسبب شحّ مصادر التمويل والمئونة التي كانت تعتمد عليها في السنوات الماضية.

عموما، نظرًا لكثرة القضايا المتشعبة والإشكالات المترابطة بأمن الحدود الجزائرية في اتجاهاتها المختلفة (غربا و شرقا، وجنوبا) يستوجب عليها الاستجابة والتصرف باهتمام وبحكمة، وإعادة تحين مواقفها القائمة في ما يتعلّق بالشؤون الأمنية في السنوات المقبلة، فظهور عدة فواعل غير دولية ذات بعد إقليمي من الممكن أن يدفع نحو المزيد من التشابك والتقاطع بين ما هو محلي وخارجي (الفشل المؤسساتي وانهيار الدولة والجريمة والإرهاب العابر للحدود)، وبالتالي ضرورة زيادة التعاون الإقليمي الذي يشكّل حالياً المسار الأفضل نحو إرساء الاستقرار الدائم في بلاد المغرب العربي والساحل الأفريقي على السواء، لكن السؤال وتبني استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لحماية وتأمين الحدود.

3. من اجل استراتيجية شاملة لتامين الحدود في الفضاء المغاربي والإفريقي

إن مسألة حماية ومراقبة الحدود يعد أمر جد حساس وحيوي للأمن الوطني والإقليمي للدولة الجزائرية، نظرًا لتعقد دوائر التهديدات والمخاطر من الإرهاب الدولي العابر للحدود، ومشاكل الهجرة واللاجئين غير القانونية والمخدرات وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة وغيرها إضافة إلى تزايد حدة هشاشة وفشل دول الجوار وتبعات انفلات الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا و مالي خصوصا، كل ذلك عقد من الطرق والتدابير المتبعة في معالجة قضية أمن الحدود الجزائرية وفق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد ومراقبة وحماية شتى جبهات الحدود داخليًا و إقليميًا والعمل دوليًا على ضبط هذه المعضلات المستعصية وتبني استراتيجية شاملة لتامين الحدود في الفضاء المغاربي والإفريقي.

1.3.آليات وتدابير مراقبة الحدود الجزائرية في الظروف العادية

تقوم الجهود المبذولة في تأمين الحدود الجزائرية محليًا في الظروف العادية على عمليات الحماية والمراقبة الروتينية المناطة بمصالح أمن الحدود بمختلف أجهزتها، وسنستعرض أهم الآليات والجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية والتهريب وجرائم أمن الدولة.

إن تفاقم ظاهرة التسلل والهجرة غير النظامية حيال الدولة الجزائرية واستمرار تدفق المتسللين والمهاجرين عبر حدودها استوجب القيام بالعديد من الجهود لمواجهتها على المستوى المحلي، ونبيّن أهم الجهود التي بدلتها الجزائر

في مكافحة الهجرة غير النظامية والتسلل وفق جملة من التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية والهيكلية الأمنية وهي كما يلي:

1.1.3. الإجراءات القانونية والتشريعية:

شددت الأنظمة والقوانين والقرارات الإدارية العقوبات والمخالفات على فئات المواطنين المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر خاصة في (المادة 175: مكرر1) من قانون العقوبات المعدل والمتمم والتي تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود،[14] وتنص (المادة 303 مكرر 30،31) يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 إلى 500.000 دج. كما يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية:

- إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

وتنص (المادة 303 مكرر 36) يعفى من العقوبة المقررة(*) كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها،[15] وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن لقانون العقوبات الجزائري.[16]

2.1.3. الإجراءات التنظيمية:

تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية بتكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة والبقاء فيها وكذلك نشطت جهود القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود والسواحل في تكثيف دورياتها على امتداد حدود الدولة البرية والبحرية لإحكام السيطرة وضبط من يحاول لتسلل، حيث يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، وبعدها يتم اقتيادهم إلى فصيلة

الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم وتشخيص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم، ويتم تقديمهم إلى العدالة.[17]

3.1.3. الهيكلة العسكرية والإجراءات الأمنية:

عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود ومن هذه الوحدات:

أ- قيادة وحدات حراس الحدود GGF: تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية(*) بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 نوفمبر 1977، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04-91 المؤرخ في 8 جانفي 1991، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي؛ من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى الجهوي؛ قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية ومراكز حرس الحدود [18]وتتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها.

ب- حراس الشواطئ: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري الطبيعي، إذ حددت مهامها بمقتضي الأمر الصادر في 03 أفريل 1973.[19]

ت- مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى.[20]

ث- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC، والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة.

ج- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"OCLCIC" الذي انشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية.

4.1.3. الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية وجرائم أمن الدولة:

تعد عمليات التهريب أحد المشكلات الحقيقة التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية والجوية والبحرية الجزائرية، وما يزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب ومختلف جرائم أمن الدولة تعدد صورها وهذا ما يستلزم أيضا زيادة الموارد والإجراءات الوقائية، في هذا الإطار قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات جسدت ميدانيا من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الأمني الرقابي وهي:

- إجراءات أمنية تنظيمية، عبر تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية،(*) وتدعيم بمراكز الشرطة القضائية التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب.[21]

- إجراءات وقائية ميدانيا، بإقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة، فطبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا فرضت اتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق، بناء الحواجز، الأسوار والأسلاك الشائكة وغيرها خصوصًا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل وعبور المهربين بالمركبات أو الدواب أو حتى المترجلين، بغية تضييق الخنادق وسد ثغرات المسالك وكشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون لها، وهذا ما يسهل عمليات الرصد والملاحظة على الضفتين الشرقية و الغربية للجزائر.

- إعداد خطط المراقبة والرصد، والتي تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والمتسللين.[22]

- عقبات سكان الحدود، فالتواجد السكاني الكثيف والقريب من الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع سكان البلد المجاور وإمكانية تورطهم مع جماعات التهريب وغيرها، يعد مصدر عرقلة أو داعمة لعمل الحراس، في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة.[23]

2.3. الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الظروف الاستثنائية لتامين الحدود

موازاة مع جهود تأمين الحدود الجزائرية في الظروف العادية، تتعدد مهماته أيضا في الظروف الاستثنائية:

1.2.3. تأمين الحدود ومواجهة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة

اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب و الجريمة المنظمة و محاربتهما على مقاربة أمنية متكاملة و منسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسين: أولها يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول

أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب وأما الثاني على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات و اتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوي الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب[24].

وفي هذا إطار عملت الجزائر على المستوى الوطني إلى تبني مقاربة رائدة في مكافحة الإرهاب بإيجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين وذلك وفق عدة أبعاد:

أ. البعد السياسي:

ب. حيث شكلت سياسة المصالحة الوطنية دورا بارزا في مكافحة الإرهاب وتعزيز التماسك الاجتماعي[25] والوحدة الوطنية[26] من خلال انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع داخليا وبالتالي زيادة القدرة على توسيع مجال الإدراك والتصور الأمني للجزائر إقليميا وعالميا، حيث تم اتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية على رغم من انقضاء آجالها القانونية المحددة، واستفاد من هذه السياسة كبارة القادة الارهابين و حركة "أبناء الصحراء من أجل العدالة" (MSJ) الذي أوقف نشاطه بصفة رسمية في 17 مارس 2008، وسلم أفراده أنفسهم وأسلحتهم للسلطات الأمنية و بدأ الدخول في إجراءات التسوية الإدارية و القانونية لعناصره.[27]

ت. البعد القانوني:

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف،[28] حيث نصت المادة 42 من دستور سنة 1996 على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء،[29] ونصت المادة 87 بمعاقبة كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت.

ث. البعد الأمني والعسكري:

تمثل هذا البعد في جملة من الإجراءات الردعية والدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية وإدارة عملية مكافحة الإرهاب بإنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب على غرار مركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي تأسس سنة 1993، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديدًا ومن جهة ثانية على نشر قوات أمنية

مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق عمليات سرية أمنية لمنع التسلل وتهريب الأسلحة التي صارت في المتناول بفعل الأحداث في ليبيا ومالي ونشوء عصابات منظمة لتوزيعها وتهريبها.[30]

ج. البعد الاجتماعي:

بالتركيز على شباب أهل المنطقة (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب الذي له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية بما فيه الاتجاه نحو الاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الرواق الجنوبي للجزائر بالاعتماد على أبناء المنطقة.[31]

ومثلت التشكيلات الاجتماعية التقليدية القائمة على منطق القبيلة والعشيرة أحد الروابط المشتركة ما بين الشعب الجزائري وباقي الشعوب الإفريقية، وتعد الطريقة التيجانية إحدى أبرز الروابط الاجتماعية المميزة لها أيضا، حيث عززت هذه الطريقة التمكين للفكر الصوفي في مواجهة الفكر السلفي الذي تفرع عنه الفكر الجهادي، هذا الأخير الذي أصبح مرادفا اليوم للإرهاب ولتنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

ووفق هذا المنطق، عملت السلطات الجزائرية على التنسيق الأمني الاستخباراتي والمعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والتبليغ عن أي أطراف مشتبه بهم بمحاذاة التخوم النطاقية المجاورة لهم، على غرار التخوف من استغلال الإرهابيين للبدو الرحل كجماعات دعم وإسناد غير مثيرين للشك والشبهة ومحاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية.[32]

دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية.

قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية، بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلا السنوات الاخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلي التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام "الج بي اس " GPSوغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن و أكثر احترافية، وكل هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية "Smart Borders" وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجارياً ،وأنظمة الطائرات من دون طيار[33] وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها.

وبالإضافة إلى الفرق المشتركة هناك كاميرات للأشعة ما فوق البنفسجية ورادارات متحركة ووسائل جوية منها طائرات بدون طيار وإجراءات مراقبة بواسطة الأقمار الصناعية سيتم وضعها لمراقبة وتأمين حدودنا الواسعة بالجنوب الغربي للوطن التي تمتد على مسافة 3.058 كلم.

3.3. آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود

يعد التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي، جهوي أو إقليمي منه، الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلا ل شموله على عدة ميادين سواء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، ومن ثمة فالمقاربة الأمنية تهدف إلي تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة في خضم تنامي الخطير للإرهاب العابر للدول والحدود لا يمكن أن تكون أي دولة في معزل عن التأثر به، ما يستدعي صياغة استراتيجية متقدمة للحد من تداعياته المتعددة، من هذا المنطلق، عملت الجزائر على المساهمة في جميع المبادرات الرامية إلى التعاون إقليميا ودوليا في تعميق مبادئ الأمن والسلم، فارتباط الإرهاب مع الجريمة والتجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات والذي لا تستثنى منه منطقة الساحل والصحراء إلى جانب دول المغرب العربي كان ولا يزال تحديا حقيقيا للسلم والاستقرار، حيث أن التطرف أصبح يأخذ طابعا مُعَوْلَمًا ومن الصعوبة بمكان توقع ضربته إلا إذا تكاثفت الجهود لمحاربته والحد من انتشاره.

هذا ما يجعل ضرورة إرساء تعاون حدودي متعدد الأشكال والآليات بين هذه البلدان مسؤولية تتجاوز أي مبررات هامشية وتتطلب وضوحًا في التعاطي مع خطورة هذه المعضلة المتعددة الاوجه والتحديات، ولا يخفى أن بلدان الساحل الافريقي زائد ليبيا التي أصبحت مرتعًا للعديد من المجموعات المتطرفة الإرهابية المنضوية تحت غطاء القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي وتنظيم داعش الارهابي بالإضافة إلى تحالفها مع عصابات إجرامية هدفها إشاعة الخوف والرعب والاتجار في الدم، فالجزائر أخذت على عاتقها المسؤولية القصوى في الدفاع عن دول افريقية كعمق مغربي ورؤية مستقبلية في تعزيز حضور الجزائر على كافة المستويات ولا ننسى الدور الذي لعبه في المساهمة في مرافقة مالي في توقيع اتفاق المصالحة و السلم بالجزائر في اطار هيئة الامم المتحدة يوم 15 ماي 2015 بالجزائر ودعم لخيارات الشعب في مجال الأمن والاستقرار ومساعدته في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتأهيل الجيش والشرطة من اجل حماية التجربة الديمقراطية ودحر كل أشكال التطرف والإرهاب.

إن الأمن عبر الحدود لا يمكن أن يكون فعالا وذا جدوى أمام تكاثف التهديدات إلا بتضافر الجهود وتعاون على أعلى المستويات فالمغرب انخرط سنة 2001 في تجمع دول الساحل والصحراء حتى يتسنى له برمجة استراتيجيات تحد من انتشار الجريمة والتطرف وأخذ على عاتقه دمج الأمن بالتنمية كخيار على المدى البعيد يساهم في ترسيخ الاستقرار ومفهوم الديمقراطية المهتمة بالإنسان وتحقيق كرامته، وقد دعا في هذا السياق إلى إقامة

شراكة جديدة وتعزيز المبادلات التجارية إلى جانب تنسيق الأمني بما فيه الأمن الروحي كمحدد أساسي في تطويق التطرف الفكري والديني .

إن سلوك الجزائر في المحيط الإقليمي والدولي، يتماشى مع رؤية استراتيجية أمنية جزائرية ترتكز على تشخيص وتحديد المخاطر، وفق التغييرات هذه المخاطر بسرعة خلال العشر سنوات الأخيرة، عملت الجزائر إلى الاستمرار في بناء استراتيجيتها الأمنية على مستوى كافة حدودها مع دول الجوار ، التي تحدّدها الهجرة غير الشرعية و المخدرات كمشكل أمني تقليدي بالمفهوم العسكري، قبل أن يتطور فيما بعد، على الاستمرار في التدرّج في توسيع مرتكزات الاستراتيجية الأمنية والرؤية للأمن الوطني الجزائري على تنفيذ إجراءات الانخراط في التعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب التي قدّمت فيه الجزائر المقاربة الجزائرية نموذج يحتذى به عالميا أن السلطات في الجزائر قد تبنت مقاربة مختلفة تماما باستعمال طرق أكثر تصالحية بما في ذلك الهدنة ومسار مصالحة وطنية وبرامج توبة وإعادة تأهيل وكذا استثمارات في مجال التنمية.

وقد لعب الجيش الوطني الشعبي في بلورة استراتيجية شاملة في تامين الجدود الوطنية من عمليات انتشار كبيرة لقواته على الحدود، مع ليبيا ثم مالي وتونس مؤخرا، هذا التعزيز الثلاثي لنظامه الذي يتعلق أيضاً بالحدود مع النيجر وموريتانيا، هو جهد أمنى كبير للدولة ليست في حالة حرب، ويفسر هذا الاستعداد واليقظة التي يتميز بها قوات الجيش الجزائري حقيقة أن البلدان المجاورة (ليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر وتونس) لا تملك الوسائل وتعرف الأزمات وهي حادة خاصة في حالة ليبيا، الدولة الجزائرية مضطرة إلى مضاعفة جهودها لملء هذا الفراغ، ومع ذلك، وعلى الرغم من تقوية جهاز الأمن والجيش في الرجال والمعدات، فإن الجيش الشعبي الوطني يعمل باستمرار دائم في تطوير الاستراتيجية الأمنية وفق مبدأ التهديدات الجديدة على السيطرة على جميع الحدود. هذا أحد أبعاد الاستراتيجية الجزائرية في العمل في مواجهة تهديدات العابرة للحدود.

ترتكز استراتيجية الجزائر في تعزيز التعاون والتنسيق الأمني مع جيرانها كبديل للتدخل الأجنبي، واتخاذ التدابير الوطنية والعمليات الثنائية والمتعددة الأطراف، لكن هذه الاستراتيجية يصعب تنفيذها في سياق "فشل الدولة" (حالة مالي وليبيا خاصة)، وعدم الثقة المتبادل واختلاف المصالح (مبادرة دول الميدان)، ومع ذلك، إذا بقيت العملية الثنائية الجزائرية التونسية في الوقت الراهن استثناء، فيمكن أن تكون بمثابة نموذج واعد وممتاز في المنطقة.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أنه إذا استمر تصاعد التهديد الصادر عن فاعلين من خارج الدول كالمجرمين والإرهابيين الذين يتخطون الحدود خلال السنوات القادمة، فإننا حينها نكون بحاجة إلى قيام تعاون دولي أعظم وإلى قوانين منسجمة أكثر وإلى تشارك المعلومات الاستخباراتية بشكل أعمق، أنه علينا إن نعامل المجرمين

والإرهابيين على أنهم متصلون ببعضهم البعض، كما إننا بحاجة إلى إنقاذ فوائد العولمة من سوء الاستخدام الخطر لها في سياق الأمن الإقليمي والدولي.

إن الجزائر محاطة في هذه الظروف الاستثنائية بمخاطر أمنية تتعلق بظاهرة الإرهاب التي أصبحت تتعدى كل الحدود وليست لها هوية أو دين وأن جهود الجزائر في الدفاع عن حدودها وتسخيرها لإمكانيات ضخمة لأجل ذلك تتطلب تنسيقًا دائما مع مختلف المؤسسات الأمنية والبلدان المجاورة وبناءً على ذلك يمكن إجمال أهم استنتاجات الدراسة في النقاط الآتية:

*إن توطيد درجة الاستقرار السلم الوطني والإقليمي اعتمادًا على زيادة مستويات حماية الحدود طرح مزدوج في التعامل مع أمن الحدود في الجزائر، فزيادة مستويات التأمين والحماية سيخلق نوع من الاستقرار من جهة، لكن واقعيًا لم تتضاءل التهديدات الأمنية المتداعية من أروقتها الجيوسياسية (خصوصا الجنوبي منه في كل من مالي وليبيا) وبقيت المنافذ الحدودية المفتوحة والمغلقة منها بين دول المنطقة تعاني شتى التهديدات والمشكلات العابرة للحدود القطرية من جهة أخرى، التي تعكس أساسًا خللا في الأدوار و طرق التعامل الإقليمية والدولية لدول الجوار في إدارة أمن الحدود.

*أجبرت حدة تصاعد التهديدات غير التقليدية دولة الجزائر العمل على زيادة الموارد المناطة بحماية حدودها –نظرا لاتساع طولها–، لكن المشكلة تكمن في حالة دولة الجوار المنهكة أمنيا واقتصاديا من الحروب الأهلية (خاصة في ليبيا)، والذي حمل الجزائر أعباء تكبد المزيد من تكاليف الحماية على كل خطوطها الحدودية دون تقاسم لفاتورة التأمين المشتركة معها.

بناء على كل النتائج السابقة؛ تبيّن لنا أن بناء استراتيجية شاملة في مجال الأمن الحدودي للجزائر وفي ظل التهديدات المحيطة بها بتداعياتها الجيوسياسيّة جد شديدة ومعقدة، وإن لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل مدعوة إلى وضع استراتيجيّة شاملة وفعالة دقيقة وبعيدة المدى لدورها في تلك الفضاءات الجيوسياسية وإلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، وتأهبها دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها

ومن خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن طرح جملة من التوصيات والاقتراحات الآتية:

*أهم التحديات الامنية بها مركزًا خصوصا على تحديين رئيسيين هما: هشاشة دول منطقة الساحل وعدم انخراط الساكنة المحلية في استتباب الامن ومكافحة الإرهاب، وضرورة الفهم والتعاطي الايجابي مع الاسباب العميقة للأمن والارهاب وكذا الاهتمام بتدبير النزاعات المحلية واشراك الساكنة في وضع السياسات الامنية، والاخذ بعين الاعتبار للخصوصيات المحلية عند اتخاذ القرار.

*ضرورة تبني مقاربة شمولية عقلانية في مواجهة الظاهرة، على اعتبار أن تباين المقاربات المتخذة تشكل أداة لدعم انتشاره مما يشكل ذريعة للقوى العظمى للتدخل في الشؤون الداخلية لمجموعة من الدول لمواجهة الإرهاب العابر للحدود.

*أن التهديدات والفرص المحيطة نمو التجارة الدولية من المخدرات إلى الجريمة المنظمة، إلى الجريمة المتعلقة بالهجرة، التهريب البشري والإرهاب يتم التصدي لها أو معالجتها بشكل أكثر فاعلية من خلال العمل مع الشركاء الإقليمين والدوليين، لإنشاء حدود آمنة وذكية، وبالتالي تنفيذ استراتيجية حدودية تعتمد على التقنيات الحديثة وآليات إدارة المخاطر وتبادل المعلومات، وأحد العناصر الأساسية لاستراتيجيتنا هو "دفع حدودنا" من خلال تقنيات الفحص وتبادل المعلومات والتعاون.

*تكثيف الجهود الوطنية والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، حسب ما يقتضيه الأمر، من أجل تحسين مراقبة الحدود والضوابط الجمركية بغية منع وكشف الاتجار غير المشروع بجملة أمور منها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر والمتفجرات التقليدية، والأسلحة والمواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة في هذا الميدان.

*اعتماد استراتيجية مشتركة لتعزيز التعاون في المجال القانوني والقضائي وإيجاد آلية لمتابعة المعاملات المالية ذات العلاقة بالتهديدات الحدودية والتأكيد على مقاربة شاملة لمعالجة مشاكل الهجرة غير الشرعية وتكريس مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول المنبع ودول العبور ودول الاستقبال.

*إنشاء مرافق لتبادل المعلومات الالكترونية حول الجريمة المنظمة والإرهاب وتمويله وغسل الأموال وتطوير منظومات الكترونية لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات حول شبكات الإجرام بصفة عامة وبالأخص شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين وتهريب الأسلحة والمخدرات وتنظيم دوريات مشتركة لمراقبة وتأمين الحدود البرية والبحرية واعتماد مقاربة تنموية في إطار شراكات محلية ودولية للحد من الهجرة غير الشرعية.

*تعزيز قدرات بلدان المنطقة بتجهيزات وتكنولوجيات حديثة لتقوية مراقبة الحدود وإقامة تعاون لمحاربة تزوير الوثائق وتعميم النظام البيومتري لتحديد الهوية وفقا للمعايير الدولية.

*إعداد قائمة بالمشاريع ذات الأولوية والمرتبطة بالتنمية البشرية تتماشى مع الحاجيات المناسبة لسكان المناطق الحدودية لضمان انخراطهم في تحسين أمن الحدود.

*ضرورة تعزيز مفهوم الحدود المؤمنة بشكل عام ومتناسق من خلال مختلف الأعمال تتمثل في بحث إمكانية تنصيب لجنة على مستوى الخبراء والمختصين لتبادل الأفكار والمشاورات في إطار تأمين الحدود على الصعيد الثنائي، ويتعلق الأمر بتنشيط دور المنظمات الإقليمية في مجال تأمين الحدود واعتماد استراتيجية موحدة لتعزيز التعاون في المجال القانوني والقضائي.

*ضرورة استقرار ليبيا ومواصلة دعم السلطات الليبية المعترف بها دوليا في استكمال انتقالها السياسي وتعبئتها من أجل استتباب الأمن والاستقرار، وتأمين حدودها ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي الختام، نعتقد بأهميتها والأهم هو تفعيلها والاهتمام بكل تفاصيلها لأن مسالة امن الحدود لم تعد تحدي دولة بعينها بل هي تحدي الكل ويشكل التعاون الثنائي والإقليمي والدولي رابط مشترك في بناء استراتيجية

شاملة لأمن الحدود دول الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي وفرصة لتعزيز كل المجهودات من أجل تأمين الحدود بين كل الدول المهتمة بتحديات الإرهاب والجريمة العابرة للقارات وإضافة ايجابية في سجل المملكة المتعلق بتفاعلها مع كل ما من شأنه الرفع من مستوى التنسيق والتعاون وبناء ثقافة حوارية تخدم أهداف التنمية وتكريس آليات التعاون في مجال أمن الحدود بين بلدان الساحل والمغرب العربي من خلال وضع مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتشريعية على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، تحذوها في ذلك الرغبة في تيسير التعاون الإقليمي من أجل مزيد من الأمن في منطقة الساحل التي عانت كثيرا من الإرهاب والشبكات المتطرفة العابرة للقارات.

الهوامش:

[1] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، (عمان، ط1، 2005)، ص 104.

[2] عبد السلام، محمد، **دراسة مقدمة حول "أمن الحدود في المنطقة العربية**، (الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008)، ص4.

[3] EmanRagab, **"The Middle East & Foreign Fighters in Syria: Cases of Egypt and the GCC Countries"**, in: KacperRekawek (ed.) Not Only Syria? The Phenomenon of Foreign Fighters in a Comparative Perspective, NATO Science for Peace and Security Series - E: Human and Societal Dynamics, 2017.

[4] عبد الأمير عباس الحيالي، **تغير مفهوم ووظيفة الحدود**، العدد، 91، طبعة 229، مجلة الفتح، ص 222.

[5] إيمان محمود، **7 سنوات على ثورة ليبيا .. كيف هددت الأزمة حدود مصر الغربية؟**، موقع المصراوي الصادر بتاريخ السبت 17 فيفري 2018.

[6] Henri Plagnol et François **Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne**, « Rapport d'information », France : treiziemelegislature, Assemble nationale,06 mars 2012, p22.

[7] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني**، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص11.

[8] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، (مذكر ماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر،2011)، ص 39.

[9] Woronoff Jon, **différends frontaliers en Afrique**, N°. 80, (Revue Française d'etudes politique africaines, Aout 1972), p30.

[10] بطرس بطرس غالي وآخرين، **الخلاف الصومالي الكيني في السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام 1970)، ص250.

[11] حمزة حسام، **دوائر الأمن القومي الجزائري**، (مذكرة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011)، ص 68.

[12] **تجارة المخدرات أنقدت الاقتصاد العالمي**، مجلة الجيش، عدد 516، أفريل 2010، ص49.

[13] MahaYahya, Fighting Terrorism and Securing Liberties in Tunisia, August14, 2014 Mark News,the site has been browser on 20/08/2014. http://www.themarknews.com/2014/08/14/fighting-terrorism-and-securingliberties-in-tunisia.

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن(2)، **الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني**، المادة 175، مكرر 1، ص76.

(*) وتخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ بعد انتهاء التنفيذ أو الشروع فيه وقبل تحريك الدعوى العمومية أو إذا مكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة.

[15] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الخامس(2)، **تهريب المهاجرين**، المادة.303 مكرر. 36،31،30، ص ص. 118-119 .

[16] الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (ندوة علمية حول: التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010)، ص17.

[17] المرجع نفسه، ص 17.

(*) من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 تم تغيير التسمية من "هيئة حراس الحدود" إلى " قيادة وحدات حراس الحدود "بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحالية.

[18] مجلة الجيش، **حرس الحدود**، العدد 01، جويلية 2012، ص 94.

[19] المرجع نفسه، ص83.

[20] الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص 18.

(*) حيث شرعت وزارة الدفاع الوطني في أخذ تعزيزات جديدة اثر تفاقم ظاهرة التهريب، إذ بادرت بإنشاء 20 فرقة متنقلة و23 مركز مراقبة جديد، الذي يدخل ضمن استراتيجية الجزائر لمكافحة التهريب وحماية حدودها البرية، خاصة على مستوى الشريط الحدودي مع المغرب. حيث تم استحداث نحو 23 مركزا للمراقبة على الحدود مع المغرب الممتدة على طول 170 كيلومترا بإقليم ولاية تلمسان يمتد من الحدود البرية البحرية شمالا إلى غاية الحدود مع ولاية النعامة والمغرب جنوبا، إضافة إلى استحداث نحو 20 فرقة متنقلة جديدة على شكل مراكز متقدمة.

[21] مجلة الجيش، عدد 2، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر، 2012، ص76.

[22] بحكم أن أغلبية النتائج المتحصل عليها في مكافحة هذه الظاهرة تتم ليلا أو فجرا وهذا ما يؤرق عملية التأمين خصوصا مع انتشار الأفاعي والعقارب في عدة مناطق خاصة الصحراوية جنوب البلاد.

[23] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**. المادة 42.

[24] مجلة الجيش، **الجزائر ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة**، عدد 618، الجزائر، جانفي2015، ص31.

[25] في هذا الإطار ينص المخطط على مواصلة الحكومة ضمان متابعة صارمة لملفات ضحايا المأساة الوطنية بمختلف فئاتهم إلى غاية إتمام هذا الملف وفقا للمرسوم رقم 06/93 المؤرخ في 28 فيفري 2006، كما ستواصل أيضا السياسة الوطنية للتكفل بضحايا الإرهاب ولاسيما منهم الفئات الأكثر هشاشة و/أو الأكثر حرمانا، مع اتخاذها لتدابير جديدة لفائدة ضحايا الإرهاب بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب وفقا المرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 28 فيفري 2006.

[26] وكالة الأنباء الجزائرية، **مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية في صلب مخطط عمل الحكومة**، تم تصفح الموقع يوم: 2020/03/19: http://www.aps.dz/ar/economie/4718

[27] نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، (رسالة ماجستير، العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009)، ص ص 107-108.

[28] حسب القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، بالأمر رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 والذي نصت المادة الثالثة منه على نبد العنف والإكراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد.

[29] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، المادة 42.

[30] بعد اجتماع عقده رئيس الجمهورية وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة، عبد العزيز بوتفليقة، مع نائب وزير الدفاع، الفريق قايد صالح، وقائد القوات البرية، اللواء أحسن طافر، خرجت توصيات تملي ضرورة، تضم 64 ضابطاً من وحدات الاستطلاع السرية التي تلقت تدريبات عالية المستوى في روسيا بين عامي 2006 و2007 يشرف هؤلاء على تسيير 84 وحدة تدخل سرية، تنتشر عبر إقليميّ الجنوب الغربي على الحدود مع مالي والنيجر، والجنوب الشرقي الذي يضم حدود تونس وليبيا، للقيام بعمليات حساسة وضرب أهداف مركزة للجماعات المتطرفة والمسلحة.

[31] الخبرة الميدانية بمختلف المسالك والطرق التي يتم عبرها التهريب أو فرار المجموعات الإرهابية، معرفة الجماعات البشرية البدو والرحل المتنقلة عبر الصحاري، على غرار القدرة الجسدية المتحملة للحرارة ومخاطر البيئية من أفاعي وعقارب، الاستقرار الدائم في المناطق التي ينحدرون إليها طول السنة بحكم أنهم لا يتنقلون صيفا إلى الشمال بل هم مستقرون فيها.

[32] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص. 83.

[33] أبدت وزارة الدفاع الجزائرية رغبتها في شراء طائرات استطلاع من دون طيار من نوع Yabhon United 40 Blok 5 التي تنتجها الإمارات العربية المتحدة. وتهدف من شرائها لهذه الطائرات إلى مراقبة تحركات المجموعات المتمردة ومكافحة انتشار المخدرات. ويدرس العسكريون الجزائريون إضافة إلى هذا، إمكانية شراء طائرات أمريكية هجومية من دون طيار طراز MQ-1 أو 9-MQ".

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1. الزبيري، محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999.
2. عوض الهزايمة، محمد، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان، ط1، 2005.
3. غالي، بطرس بطرس وآخرين، الخلاف الصومالي الكيني في السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1970.
4. محمد، عبد السلام، دراسة مقدمة حول "أمن الحدود في المنطقة العربية، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008.

ثانيا- الرسائل الجامعية:

1. بويبية، نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2009.

2. حسام، حمزة، دوائر الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.
3. شاكر، ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكر ماجستير، تخصص علاقات دولية جامعة الحاج لخضر،2011.

ثالثا– المقالات المنشورة:

1. تجارة المخدرات أنقدت الاقتصاد العالمي، مجلة الجيش، عدد 516، أفريل 2010.
2. الدهيمي، الأخضر عمر، دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول: التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010.
3. مجلة الجيش، الجزائر ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، عدد 618، الجزائر، جانفي2015.
4. محمود، إيمان، 7 سنوات على ثورة ليبيا ..كيف هددت الأزمة حدود مصر الغربية؟، موقع المصراوي الصادر بتاريخ السبت 17 فيفري 2018.
5. عباس الحيالي، عبد الأمير، تغير مفهوم ووظيفة الحدود، العدد، 91، طبعة 229، مجلة الفتح.

رابعا– الدساتير والقوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن(2)، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175، مكرر 1.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الخامس (2)، تهريب المهاجرين المادة.303 مكرر 36،31،30.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996. المادة 42.

خامسا– المواقع الإلكترونية:

1 – وكالة الأنباء الجزائرية، مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية في صلب مخطط عمل الحكومة، تم تصفح الموقع يوم 2020/03/19: http://www.aps.dz/ar/economie/4718

المراجع باللغة الأجنبية:

Review Articles :

1. Henri Plagnol et François Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne, « Rapport d'information », France treiziemelegislature, Assemble nationale,06 mars 2012.
2. EmanRagab, "The Middle East & Foreign Fighters in Syria: Cases of Egypt and the GCC Countries", in: KacperRekawek (ed.) Not Only Syria? The Phenomenon of Foreign Fighters in a Comparative Perspective, NATO Science for Peace and Security Series - E: Human and Societal Dynamics, 2017.
3. Woronoff Jon, différends frontaliers en Afrique, N°. 80, Revue Française d'etudes politique africaines, Aout 1972.

Web Articles:

1. MahaYahya, Fighting Terrorism and Securing Liberties in Tunisia, August14, 2014 Mark News,the site has been browser on 20/03/2020. http://www.themarknews.com/2014/08/14/fighting-terrorism-and-securingliberties-in-tunisia.